الفصل الأول

تنظيم الفكر

مسألة الشرق الأوسط(*)

(*) كتب هذا الفصل عام ١٩٨٦م.

الولايات المتحدة

من المنظور المقارن دولة غير عادية، إن لم تكن فريدة فى غياب القيود على حرية التعبير. كما أنها تعد حالة استثنائية فى مدى وفاعلية الوسائل التى توظفها لتقييد حرية الفكر.

هاتان الظاهرتان ثمة علاقة تربط بينهما. فقد لاحظ الباحثون الديمقراطيون الليبراليون أن المجتمع الذى يسمع فيه صوت الشعب، يتحتم على الصفوة أن تتيقن أن ذاك الصوت يعبر عن أفكار ملائمة. وكلما قلت قدرة الدولة على استخدام العنف للدفاع عن مصالح الصفوة المهيمنة، زادت الضرورة لابتكار أساليب «صناعة القبول» من كتابات «والتر ليبمان» منذ أكثر من ستين عامًا. أو«هندسة القبول» الشعار الذى يفضله «إدوارد بيرنيز»، أحد المؤسسين الأوائل لصناعة العلاقات العامة الأمريكية.

فى عام ١٩٣٣م، أوضح «هارولد لازويل» فى مدخل «الدعاية» بموسوعة العلوم الاجتماعية أنه يجب أن لا نخضع لـ «دوجماتية الديمقراطية فى أن الأفراد هم أفضل قضاة لمصالحهم الخاصة». يجب أن نضع طرقًا تضمن تأييد الأفراد لقرارات قادتهم ذوى الفكر الثاقب ـ درس تعلمناه قديمًا على أيدى الصفوة المهيمنة، ويعد ظهور صناعة العلاقات العامة تصويرًا واضحًا لذلك. وحيثما يكفل العنف طاعة المحكومين، لا يكترث الحكام لما يفكر فيه الشعب، ولكن عندما لا تتوافر للدولة وسائل القهر، فإنها تكترث كل الاكتراث لما يفكر فيه الشعب.

يشيع هذا الاتجاه بين المثقفين داخل الطيف السياسى، ويحافظ عليه بانتظام حسبما تملى الظروف. قدم «رينولد نيبور» المعلق السياسى وأستاذ علم الأخلاق الذى حظى باحترام كبير، رأيًا آخر عندما كتب فى عام ١٩٣٢م ـ من منظور يسارى مسيحى آنذاك ـ أنه «إذا أخذنا «غباء الإنسان العادى» فى الاعتبار، فإن مسئولية «المراقبين الهادئين» هى تقديم« الخداع الضرورى» الذى يوفر الإيمان الذى يجب أن يغرس فى العقول

الأخف». هذا المذهب مألوف أيضًا فى رأى«لينين»، وفى علم الاجتماع الأمريكى، والتعليق الليبرالى بشكل عام.

وبإمعان النظر فى القصف الذى تعرضت له ليبيا فى أبريل ١٩٨٦م، قرأنا دون دهشة أن ذلك كان نجاح علاقات عامة فى الولايات المتحدة. وأثره «السياسى الإيجابى» يجب أن يقوى يد الرئيس ريجان فى التعامل مع الكونجرس فى قضايا مثل الميزانية العسكرية والمساعدات «للكونترا» فى نيكاراجوا. «يشكل هذا النوع من التعليم العام جوهر فن الحكم» طبقًا للدكتور «إيفريت لاد»، أخصائى أكاديمى قيادى فى الرأى العام، وأضاف أن الرئيس يجب أن يشارك فى هندسة «القبول الديمقراطى». يبين شيوع أفكار «أورول»[1] الملهمة فى العلاقات العامة والدوائر الأكاديمية إلى طرق تقويض مشاركة ديمقراطية حقيقية فى تشكيل السياسة العامة.

تظهر مشكلة «هندسة القبول الديمقراطى» بشكل استثنائى عندما يتعذر الدفاع عن سياسة الدولة، وتصبح خطرة إلى الدرجة التى تكون فيها القضايا خطيرة. وليس هناك من شك فى خطورة القضايا التى تظهر فى الشرق الأوسط، وخاصة الصراع العربى الإسرائيلى، الذى حُكم عليه بشكل عام ـ ومعقول ظاهريًا ـ بأنه يشبه كثيرًا «الفتيل» الذى قد يفجر حربًا نووية عندما يدفع النزاع الإقليمى القوى العظمى للاشتباك، وقد أوشك ذلك على الوقوع. بالإضافة إلى ذلك ساهمت سياسة الولايات المتحدة بشكل مادى فى الإبقاء على حالة المواجهة العسكرية، وقد بنيت هذه السياسة على أساس افتراضات عنصرية ضمنية، لا يمكن التجاوز عنها إذا أعلنت بشكل صريح. هناك أيضًا اختلاف واضح بين المواقف الشعبية المؤيدة بصفة عامة لدولة فلسطينية ـ كما تبين صناديق استطلاعات الرأى ـ وسياسة الدولة التى تعترض على هذا الخيار بشكل صريح، رغم أن الاختلاف ليس له أهمية طالما أن العناصر النشيطة سياسيًا من الشعب تتبع نظامًا ملائمًا. للتأكد من هذه النتيجة، يتطلب ذلك اتباع ما يطلق عليه المؤرخون الأمريكيون «هندسة التاريخ» عندما أعاروا مواهبهم لإدارة ويلسون أثناء الحرب العالمية

(١) جورج أورول: فى كتاب ١٩٨٤م ـ المترجم.

الأولى فى أحد التدريبات المبكرة على«صناعة الموافقة». وهناك عدة وسائل حققت هذه النتيجة.

إحدى هذه الوسائل هى ابتكار شكل ملائم للغة جديدة تكون للمصطلحات الفاصلة فيها معنًى فنى منفصل عن معانيها المألوفة. فعلى سبيل المثال، إذا نظرنا إلى مصطلح «عملية السلام» بمعناه الفنى المستخدم فى وسائل الإعلام وعند طبقة المثقفين والباحثين بشكل عام فى الولايات المتحدة، نجد أنه يشير إلى مقترحات السلام التى تقدمها حكومة الولايات المتحدة. يأمل أصحاب الفكر القويم أن تشارك الأردن فى عملية السلام، أى أن تقبل الأردن ما تمليه عليها الولايات المتحدة. والسؤال الكبير هو: ما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية ستوافق على المشاركة فى عملية السلام، أو أن تمنح حق الدخول فى هذه الاحتفالية؟

يطرح عنوان المقالة النقدية التى نشرها «بيرنارد جوار تزمان» فى النيويورك تايمز لـ «عملية السلام» سؤالاً «هل يرغب الفلسطينيون فى السعى إلى السلام؟»، وبالمعنى العادى لمصطلح«السلام» فالإجابة بدون شك: «نعم».

كلٌّ يسعى إلى السلام بشروطه الخاصة، هتلر على سبيل المثال، قد سعى حقيقة إلى السلام فى عام ١٩٣٩م بشروطه الخاصة. إلا أن السؤال يعنى شيئًا آخر فى نظام تنظيم الفكر، وهو: هل يرغب الفلسطينيون فى الموافقة على شروط الولايات المتحدة للسلام؟ تنكر هذه المصطلحات على الفلسطينيين الحق فى تقرير المصير، إلا أن عدم رغبة الفلسطينيين فى قبول هذا الوضع يثبت أنهم لا ينشدون السلام بالمعنى الفنى للمصطلح.

يلاحظ أنه ليس من الضرورى لـ «جوار تزمان»أن يسأل: ما إذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل«ترغبان فى السعى للسلام»؟ فبالنسبة للولايات المتحدة، هذه حقيقة طبقًا للتعريف. وتستلزم أعراف الصحافة المسئولة أن ينطبق نفس الوضع على الدولة العميلة ذات السلوك الجيد.

يؤكد «جوار تزمان» أيضًا على أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ترفض دائمًا «أى مناقشة حول مفاوضات السلام مع إسرائيل»، ذلك زيف واضح، ولكنه حقيقة فى

عالم«الخداع الضرورى» الذى أرست قواعده الصحيفة الأكثر انتشاراً وذلك بمشاركة الصحف المسئولة الأخرى، إما بطمس الحقائق ذات الصلة، أو دفنها فى غياهب النسيان عند أورويل.

هناك دون شك مقترحات عربية للسلام، بما فى ذلك مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها لا تشكل جزءاً من عملية السلام، وهكذا، استثنى «توماس فريدمان» مراسل التايمز فى القدس فى مقالة نشرتها له التايمز تحت عنوان: «عقدين من مناشدة السلام فى الشرق الأوسط» المقترحات العربية الرئيسية للسلام(بما فى ذلك مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية)، **ولم تكشف المقالة عن أى مقترحات إسرائيلية؛ لأنها لم تقدم أى مقترحات جادة، وهذه حقيقة لم تبحث بالتفصيل.**

قبل الإجابة عن السؤال الذى يدور حول طبيعة ماهية «عملية السلام» الرسمية والمقترحات العربية المستثناة منها، يجب أن نوضح مصطلحاً فنياً آخر هو«الرفض» عند أورويل. يشير هذا المصطلح فقط إلى موقف العرب الذين ينكرون حق يهود إسرائيل فى تقرير المصير الوطنى، أو إلى من يرفضون القبول«بحق الوجود» لدولة إسرائيل، مفهوم جديد وصريح وضع ليمنع الفلسطينيين من المشاركة فى«عملية السلام» لما يظهره من«تطرفية» هؤلاء الذين يرفضون أن يسلموا بعدالة ما يرونه كاغتصاب أرضهم، وأيضاً إلى الذين يصرون على وجهة النظر التقليدية، التى هى وجهة النظر التى تبناها النظام الأيديولوچى الحاكم فى الولايات المتحدة، وكذلك الممارسة الدولية السائدة فيما يتعلق بكل دولة إلا إسرائيل.

هناك عناصر فى العالم العربى ينطبق عليها مصطلح «الرافض» ومنها ليبيا وأقلية جبهة الرفض داخل منظمة التحرير الفلسطينية ودول أخرى. إلا أنه يلاحظ أن المصطلح فى لغة الأنباء الرسمية قد استخدم بمعنى عنصرى بحت. **وبعيداً عن هذه الافتراضات نرى وجود مجموعتين تدعى كلّ منهما الحق فى تقرير المصير الوطنى فى فلسطين القديمة، وهما السكان الأصليون، والمستوطنون اليهود الذين حلوا محل السكان الأصليين على نطاق واسع وعلى فترات استخدموا فيها كثيراً من العنف. ويفترض أن السكان الأصليين لهم حقوق مساوية لحقوق المهاجرين اليهود. (قد يجادل البعض فى أن ذلك لم يصل إلى هذا الحد، إلا أننى وضعت هذه القضية جانباً) وإذا**

كان الأمر كذلك، إذًا يجب أن يستخدم مصطلح «الرفضية»؛ ليشير إلى إنكار الحق فى تقرير المصير الوطنى لواحدة أو أخرى من المجموعتين الوطنيتين المتناحرتين. إلا أنه لا يمكن استخدام المصطلح بمعناه اللاعنصرى داخل النظام المذهبى الأمريكى، وإلا سوف يظهر فورًا أن الولايات المتحدة وإسرائيل يقودان معسكر الرفض.

تفسير هذه المصطلحات يساعد على الانتقال إلى السؤال عن ماهية «عملية السلام»؟

«عملية السلام» الرسمية بشكل صريح عملية رافضة، تضم كلاً من الولايات المتحدة والمجموعتين السياسيتين الرئيسيتين فى إسرائيل، تصل «الرفضية» عند المجموعتين بالفعل إلى حد كبير من التطرف للدرجة التى لا يسمح فيها للفلسطينيين باختيار ممثلين عنهم فى المفاوضات المزمعة حول مصيرهم ـ مثلما حرموا من حق الانتخابات البلدية ومن الأشكال الديمقراطية الأخرى تحت حكم الاحتلال العسكرى الإسرائيلى. وهل هناك مقترح سلام غير رافض على جدول الأعمال؟ الإجابة بدون شك: «لا» طبقًا للتعريف فى النظام المذهبى الأمريكى، إلا أن المسائل تختلف فى عالم الواقع، فالمصطلحات الأساسية لهذا المقترح مألوفة وتعكس إجماعًا دوليًا واسعًا، **فهى تضمن دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، وكذلك المبدأ بـ «ضرورة ضمان أمن وسيادة كافة دول المنطقة بما فى ذلك أمن وسيادة إسرائيل».**

هذه الكلمات مقتبسة من خطاب لبريجينيف ألقاه أمام اجتماع الحزب الشيوعى السوفييتى فى فبراير ١٩٨١م محددًا فيه الموقف السوفييتى الثابت. وقد نشرت نيويورك تايمز مقتطفات من خطاب بريجينيف مع حذف هذه الأجزاء الحاسمة. وقد أثار حذف أجزاء من بيان الرئيس ريجان بعد قمة براقدا سخطًا كبيرًا له مبرراته. **فى أبريل ١٩٨١م، رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بالإجماع على ما جاء فى بيان الرئيس بريجينيف، إلا أن هذه الحقيقة لم تنشرها التايمز**. يؤمن المذهب الرسمى [فى الولايات المتحدة] بأن الاتحاد السوفييتى كان دائمًا منشغلاً بإثارة المشكلات وإعاقة السلام،

وبالتالى فهو يدعم التطرفية والرفضية العربية، ووسائل الإعلام تؤدى واجبها فى إنجاز الدور المنوط بها.

أمثلة أخرى كثيرة يمكن ذكرها فى هذا الصدد. **فى أكتوبر عام ١٩٧٧م، دعى بيان مشترك لكارتر وبريجينيف إلى «إنهاء حالة الحرب وإقرار علاقات سلمية طبيعية» بين إسرائيل والدول المجاورة، ورحبت منظمة التحرير الفلسطينية بما جاء فى البيان، إلا أن الرئيس كارتر أشاح النظر عنه بعد رد الفعل الغاضب لإسرائيل واللوبى الأمريكى.**

فى يناير ١٩٧٦م، أيدت الأردن وسوريا ومصر اقتراحًا نوقش فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإقامة دولتين. جسد هذا الحل الصيغة الرئيسية لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، الذى يمثل الوثيقة الجوهرية للدبلوماسية المعنية بما يضمن حق كل دولة فى المنطقة «أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها». وصادقت منظمة التحرير الفلسطينية على هذا الاقتراح. وطبقًا لحاييم هيرتزوج رئيس إسرائيل(الذى أصبح بعد ذلك سفيرًا فى الأمم المتحدة) فإن الاقتراح «مطبوخ» من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وأيد العالم بالإجماع هذا القرار، واعترضت عليه الولايات المتحدة باستخدام حق الڤيتو.

الكثير من ذلك حُذف من التاريخ ومن الصحافة والأوساط الثقافية، كذلك لم تذكر مبادرة ١٩٧٦م الدولية فى استعراض الأحداث الدقيق الذى قدمه «سيث تيلمان» فى كتابه «الولايات المتحدة والشرق الأوسط» (إنديانا ١٩٨٢م). وذكرها ستيفن سپيجل فى كتابه «الصراع العربى الإسرائيلى الآخر» (شيكاجو، ١٩٨٥، ٣٠٦ صفحة) الذى يعد عملا بحثيًا على درجة عالية، بالإضافة إلى بعض التعليق الشيق. كتب سپيجل أن الولايات المتحدة «اعترضت باستخدام حق الڤيتو على القرار المؤيد لدولة فلسطينية»؛ ولكى تبين الولايات المتحدة «أنها ترغب فى السماع إلى طموحات الفلسطينيين إلا أنها لن توافق على المطالب التى تهدد إسرائيل»، والتمسك بالرفضية الأمريكية الإسرائيلية لا يمكن أن يكون أوضح من ذلك، وهو مقبول بصفته الأمر الصائب فى الولايات المتحدة، مثل قبول المبدأ الذى ينص على أن المطالب التى تهدد الفلسطينيين هى مطالب شرعية تمامًا. . . . مما يستوجب حمدًا وثناءً حقًا لمصطلحات مثل مصطلح «عملية السلام» الرسمية.

يسود فى المناقشات العامة الاعتقاد بأن الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم يحيدوا قط عن رفض التوصل إلى حل مع إسرائيل بأى شكل ما، بصرف النظر عن السادات، وزيارته للقدس فى ١٩٧٧م. ليس هناك حرج فى الحقائق أو حتى أقل قدر من الإزعاج؛ لتحقيق نظام عمل جيد لـ «هندسة التاريخ».

تمثل رد الفعل الإسرائيلى لاقتراح عام ١٩٧٦م للسلام الذى أيدته منظمة التحرير الفلسطينية و«دول المواجهة العربية» فى قصفها للبنان (دون حجة «للثأر» إلا من مجلس الأمن الدولى فقط). وقد أسفر هذا القصف عن مقتل أكثر من خمسين ضحية، وإعلان إسرائيل أنها لن تدخل فى أية علاقات مع أية مجموعة فلسطينية فى أية قضية سياسية. وقد حدث ذلك فى عهد حكومة حزب العمل التى رأسها إسحاق رابين، الذى حدد فى مذكراته شكلين لـ «التطرف»: أحدهما حكومة بيجن، والآخر هو اقتراح «المتطرفين الفلسطينيين، (خاصة منظمة التحرير الفلسطينية)» الذى يعنى «إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة فى الضفة الغربية وقطاع غزة». أسلوب الرفض لحزب العمل هو ما حاد فقط عن التطرف، وهذه وجهة النظر التى يتقاسمها المعلقون الأمريكيون.

نشير هنا إلى مفهومين آخرين فى اللغة الجديدة وهما: «المتطرف» و«المعتدل»، **ينطبق مفهوم المعتدل على المرحبين بموقف الولايات المتحدة، والمتطرف على الرافضين له،** وهكذا فإن الموقف الأمريكى هو موقف المعتدل طبقًا للتعريف، كموقف ائتلاف العمل الإسرائيلى (بوجه عام) منذ أن اتخذت لغته الاتجاه الذى يتقارب مع الموقف الأمريكى. وهكذا فقد تبنى رابين الممارسة المعتمدة فى استخدامه لمصطلحى «المعتدل» و«المتطرف»، وفى مقالة نقدية مؤسفة عن «التطرف» وسطوته، وضع توماس فريدمان مراسل نيويورك تايمز فى إسرائيل بشكل مماثل أولئك الذين يدافعون عن تسوية غير عنصرية تتفق مع الإجماع الدولى تحت هذا المسمى. بينما يصبح القادة الغربيون من معسكر الرفض ممن لهم أيضًا دور قيادى فى عمليات إرهابية «معتدلين» طبقًا للتعريف. **كتب فريدمان أن «المتطرفين كانوا دائمًا الأفضل فى استغلال وسائل الإعلام» وهذه وجهة نظر صحيحة، فقد أظهرت إسرائيل والولايات المتحدة تفوقًا لا نظير له فى هذا الفن، كما تشير مقالاته الخاصة وتقاريره الإخبارية إلى ذلك.** ويقدم تفسيره الملائم للتاريخ والإطار المفاهيمى لتقاريره، كما هو موضح، قليلاً من الأمثلة

الكثيرة لنجاح المتطرفين فى «استغلال وسائل الإعلام»، باستخدام المصطلح هنا بمعناه الحقيقى.

فى تبنيها لإطار مفاهيمى وضع ليمنع فهم الحقائق والقضايا، اتبعت التايمز ممارسة النماذج الإسرائيلية التى حققت ـ مثل رابين ـ مكانة« المعتدلين» بفضل امتثالها العام لمطالب حكومة الولايات المتحدة. عندما كتب فريدمان مقالته «عقدين من مناشدة السلام» كان من الطبيعى تمامًا وبشكل مماثل أن تحذف منها المقترحات الرئيسية التى رفضتها الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبارها غير ملائمة لسجل التاريخ، وبينما امتدح محررو التايمز القادة الإسرائيليين «لواقعيتهم الصحية» شجبوا فى الوقت ذاته منظمة التحرير الفلسطينية على وقوفها فى طريق السلام.

إن أحد مقومات النظام الأيديولوچى، أن تكون الصحافة انتقادية لإسرائيل والولايات المتحدة ـ بشكل عرضى ـ وبعيدة عن الدماثة فى تسامحها مع المتطرفين العرب. وحقيقة أن هذه التصريحات يمكن إلقاؤها دون أن تثير السخرية، هى أيضًا علامة أخرى للنجاحات الرائعة لنظام التلقين.

وبالرجوع إلى الحديث عن« المتطرفين» الرسميين، أصدر ياسر عرفات فى الفترة ما بين إبريل إلى مايو ١٩٨٤م سلسلة من التصريحات التى تدعو إلى مفاوضات تقود إلى اعتراف مشترك. رفضت الصحافة الوطنية [الأمريكية] نشر الحقائق، ومنعت أيضًا التايمز نشر أى أعمال تشير إلى هذه الحقائق مع الاستمرار فى شجب عرفات«المتطرف» لإعاقته عملية التسوية السلمية.

هذه الأمثلة، وأخرى كثيرة، توضح أن هناك مقترحات غير رافضة تنال تأييدًا واسعًا مع بعض الاختلاف من قبل معظم أوروبا والاتحاد السوفييتى ودول عدم الانحياز والدول العربية الكبرى والاتجاه السائد لمنظمة التحرير الفلسطينية، وغالبية من الرأى العام الأمريكى. إلا أنهم جميعًا لا يمثلون جزءًا من عملية السلام؛ لأن حكومة الولايات المتحدة تعترض عليهم، وقد منعت التايمز نشر هذه الأمثلة فى مقالة «عقدين من مناشدة السلام» ومن الأعمال الصحافية والثقافية أيضًا بشكل عام.

هناك أحداث أخرى لا تصلح أن تكون جزءًا من عملية السلام، وعلى هذا لم تذكر مقالة التايمز عرض أنور السادات لمعاهدة سلام شاملة حول الحدود المعترف بها دوليًا ـ

بما يتماشى مع سياسة الولايات المتحدة فى ذلك الوقت - فى فبراير ١٩٧١م حين رفضت إسرائيل العرض وأيدتها فى ذلك الولايات المتحدة. ويلاحظ هنا أن هذا الاقتراح كان اقتراحًا «رافضًا» حيث إنه لم يقدم شيئًا للفلسطينيين. وفى مذكراته شرح هنرى كيسنجر الطريقة التى كان يفكر بها فى ذلك الوقت: «إلى أن تبدى أية دولة عربية رغبة فى الانفصال عن السوفييت أو استعداد السوفييت للتخلى عن البرنامج العربى الأعظم، فليس لدينا سبب لتغيير سياستنا القائمة على طريقة «كش ملك!». الاتحاد السوفييتى متطرف بالمعنى الفنى فقد كان يدعم ما أصبح بعد ذلك سياسة الولايات المتحدة الرسمية (رغم أنها لا تطبق) التى كانت بعيدة عن«البرنامج العربى الأعظم». لقد كان كيسنجر محقًا فى قوله إن الدول العربية كالمملكة العربية السعودية رفضت أن«تنفصل عن السوفييت»، إلا أنه لم يلاحظ، وعلى ما يبدو لم يهتم بأن فى كلامه استحالة منطقية، فالمملكة العربية السعودية فى ذلك الوقت لم يكن لها أدنى علاقات ديبلوماسية مع الاتحاد السوفييتى، ولم يكن لها من قبل. أظهر مرور تصريحات كيسنجر المدهشة بدون أى تعليق، درجة تهذيب وانضباط الإعلام العالية، بنفس القدر الذى أظهره انعدام أى تعليق عن أن جهل كيسنجر المبارك كان السبب فى اندلاع حرب ١٩٧٣م.

حذف عرض السادات للسلام من السجل التاريخى. و القصة المتداولة هى أن السادات كان نموذجًا للسفاح العربى الذى يعشق قتل اليهود، إلا أنه أدرك خطأ وسائله بعد فشل محاولته للقضاء على إسرائيل فى عام ١٩٧٣م. وبفضل الوصاية الكريمة لكيسنجر وكارتر أصبح رجل سلام. وفى نعى من صفحتين بعد اغتيال السادات، لم تطمس التايمز الحقيقة فقط، و إنما أنكرتها أيضًا صراحة، موضحة أن السادات لم يكن عنده الرغبة قبل رحلته إلى القدس عام ١٩٧٧م فى«أن يقبل بوجود إسرائيل كدولة ذات سيادة»، ورفضت النيوزويك هى الأخرى طبع حرف واحد يصحح الأكاذيب السافرة التى كتبها الصحفى چورچ ويل فى هذا الموضوع. برغم أن قسم الأبحاث اعترف بالحقيقة سرًا. والممارسة فى ذلك نمطية.

لمصطلح «الرهينة» - مثل مصطلح «الإرهاب» و«المعتدل» ومصطلحات أخرى فى الخطاب السياسى - معنى فنى أورولى داخل النظام الحاكم. وطبقا للمعنى المعجمى

لهذه الكلمات، فإن شعب نيكاراجوا يعتبر محتجزا كرهينة فى عملية إرهابية كبيرة موجهة من مراكز الإرهاب الدولى فى واشنطن وميامى. **وهدف حملة الإرهاب الدولى هذه هو إدخال تغييرات فى سلوك حكومة نيكاراجوا بوضع نهاية حاسمة للبرامج التى توجه موارد الدولة إلى الغالبية الفقيرة، لتعود بدلاً من ذلك إلى السياسات «المعتدلة» و«الديمقراطية» التى ترعى مصالح الأعمال الأمريكية والشركاء المحليين**. والحجة القوية هنا أن هذا هو السبب الرئيسى لحرب الإرهاب التى تديرها الولايات المتحدة ضد نيكاراجوا، وهى الحجة التى لم تقابل بالرفض إلا أن باب المناقشة لم يفتح لها. ويعتبر ذلك ممارسة سادية خاصة فى الإرهاب، ليس فقط بسبب الحجم والغرض، إنما أيضًا لأن الوسائل المستخدمة تتعدى كثيراً الممارسة الطبيعية لإرهاب الأفراد وما تثمر عنه أعمالهم من رعب فى الدوائر المتحضرة. فنجد أن ليون كلينجوفر وناتاشا سيمبثون قد قُتلا على يد إرهابيين، إلا أنهما لم يتعرضا قبل القتل إلى تعذيب وحشى أو بتر أعضاء أو اغتصاب، أو إلى الممارسات القياسية الأخرى للإرهابيين ممن يتلقون التدريب والدعم من الولايات المتحدة وعملائها. وبينما يتفادى سجل التاريخ ذلك «إلا أنه يظهر دائما واضحًا»، وتضمن سياسة الولايات المتحدة استمرار الهجمات الإرهابية حتى تسقط الحكومة أو تعلوها حكومة جديدة، بينما يطلق تابعو الإمبراطور كلمات مسكنة عن«الديموقراطية»و«حقوق الإنسان».

فى الاستعمال الفنى المفضل، تقتصر مصطلحات«الإرهاب»و«الرهينة» على نوع خاص من الأعمال الإرهابية: إرهاب القرصان الموجه ضد أولئك الذين يعتبرون الإرهاب واحتجاز الرهائن على مستوى كبير ـ مستوى الجملة وليس القطاعى ـ حقّا لهم. ففى الشرق الأوسط لا تندرج أعمال القصف الدموى والقرصنة واحتجاز الرهائن والهجوم على القرى الضعيفة، إلى آخره، تحت مفهوم الإرهاب عندما تديره واشنطن وعميلتها إسرائيل.

إن سجل الخداع الخاص بالإرهاب، والذى سوف ندخل فيه فى الفصول التالية، كاشف إلى حد كبير عن الثقافة الغربية. والنقطة المحورية فى السياق الحالى هى صنع تاريخ ملائم وبشكل مناسب للخطاب يكون فيه الإرهاب حرفة للفلسطينيين، بينما يقوم الإسرائيليون بـ«الثأر» أو أحيانًا «الاحتلال الشرعى»، ويردون من وقت لآخر بقسوة يؤسف لها، كما قد تفعل أية دولة تقع تحت مثل هذه الظروف من الابتلاء.

وضع النظام المذهبى ليضمن أن تكون هذه النتائج حقيقة طبقًا للتعريف، وبصرف النظر عن الحقائق التى لم تعلن، أو أعلنت بطريقة تتماشى مع الضرورات المذهبية، أو أعلنت ـ أحيانا ـ بأمانة لكن ما تلبث أن تدفن فى غياهب النسيان. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن إسرائيل دولة عميلة مفيدة جدًا وموالية تمثل «مصدر قوة استراتيجى» فى الشرق الأوسط، ولديها الرغبة فى القيام بمهام كالدعم فى عملية شبه إبادة جماعية فى جواتيمالا عندما منع الكونجرس الأمريكى الإدارة الأمريكية من المشاركة فى هذه المناورة الضرورية، فقد أصبحت حقيقة، بصرف النظر عن حقيقة الحقائق، أن إسرائيل قد كرست نفسها للقيم الأخلاقية العليا و«طهارة السلاح»، فى حين يمثل الفلسطينيون الصورة الأوضح للتطرف والإرهاب والوحشية. وقد رفض الاتجاه السائد اقتراحًا بضرورة أن يكون هناك تماثل فى الحقوق وفى الممارسة الإرهابية ـ أو قد يكون إذا أصغت الآذان ـ باعتباره عداءً مقنعًا للسامية. **لا يمكن قبول تحليل دقيق ومقارنة عقلانية بين حجم وأهداف إرهاب الإمبراطور، وحجم وأهداف إرهاب القرصان.**

تساعد خدمات إسرائيل للولايات المتحدة كـ«مصدر قوة استراتيجى» فى الشرق الأوسط وأماكن أخرى، على تفسير إخلاص الولايات المتحدة لها منذ أن اضطلع كيسنجر بصناعة سياسة الشرق الأوسط فى أوائل السبعينيات للإبقاء على المواجهة العسكرية وأسلوبه فى «كش ملك!». ولو كانت الولايات المتحدة سمحت بالتوصل إلى حل سلمى يتفق مع الإجماع الدولى، لكانت إسرائيل اندمجت فى المنطقة وفقدت الولايات المتحدة خدمات دولة مرتزقة متفوقة عسكريًا ومتقدمة تكنولوجيا، دولة منبوذة، تعتمد كليًا على الولايات المتحدة فى اقتصادها وبقائها العسكرى، وبالتالى يمكن الاعتماد عليها؛ فهى جاهزة لتقديم الخدمات عند الحاجة.

تشارك عناصر ما يسمى «اللوبى الإسرائيلى» أيضًا بنصيب فى الإبقاء على المواجهة العسكرية، كما اكتشف الصحفى الإسرائيلى البارز «دانى روبنشتين» فى زيارة للولايات المتحدة فى عام ١٩٨٣م. اكتشف «روبنشتين» فى مقابلات مع ممثلى المنظمات اليهودية الرئيسية (بناى بريث واتحاد مناهضة تشويه السمعة والكونجرس اليهودى العالمى، وهداسة، وحاخامات من كافة الطوائف.. إلخ) أن استعراضه للموقف الحالى فى إسرائيل أثار عداءً كبيرًا، حيث إنه أكد بأن إسرائيل لا تواجه

مخاطر عسكرية بقدر ما تواجه مخاطر «انهيار سياسى واجتماعى أخلاقى» ناتجة عن سيطرتها على الأراضى المحتلة. وقال له أحد الموظفين: «أنا لا أستطيع أن أفعل أى شىء مع مثل هذه الحجة». واكتشف روبنشتين فى كثير من هذه المناقشات، طبقًا لمعظم العاملين فى المؤسسة اليهودية، أن الأمر الأكثر أهمية هو التأكيد مرارًا وتكرارًا على المخاطر الخارجية التى تواجه إسرائيل... المؤسسة اليهودية فى أمريكا تريد إسرائيل ضحية لهجوم عربى وحشى، ومن أجل إسرائيل الضعيفة يمكن الحصول على الدعم والمتبرعين والمال. كيف يمكن أن يقدم المال لمحاربة خطر ديموجرافى؟ من ذا الذى يدفع دولارًا واحدًا لممارسة ما أسميه «خطر الإلحاق»؟... الجميع يعرف السجل الرسمى للتبرعات التى جمعتها الإغاثة اليهودية فى أمريكا باسم إسرائيل، وما يقرب من نصف المبلغ لم يرسل إلى إسرائيل، بل ذهب إلى الجمعيات اليهودية فى أمريكا. هل هناك سخرية أعظم من هذه؟!

تابع روبنشتين تعليقه على جمعية الإغاثة التى تدار كعمل فعال جاد، لها لغة مشتركة مع صقور إسرائيل. وعلى الجانب الآخر محاولة الاتصال مع العرب، والسعى للتوصل إلى اعتراف مشترك مع الفلسطينيين، والمعتدلين ومراكز الحمائم التى تعمل جميعًا ضد الاتجار فى جمع التبرعات. فهم لا ينقصون فقط من مجموع الأموال التى تحول إلى إسرائيل، بل ينقصون إضافة إلى ذلك من الأموال التى تمول أنشطة الجمعيات اليهودية.

أمضى مراقبو الأنشطة النظامية لشرطة الفكر فى اللوبى الإسرائيلى عزمهم على اكتشاف أقل إشارة لاقتراح بالتسوية أو حل سياسى ذى معنى، وعلى دحض تلك الهرطقة بمقالات ورسائل غاضبة للصحافة، مع نشر افتراءات مشوهة لسمعة من يروج تلك الهرطقات... إلخ، كل ذلك يوضح تمامًا ما واجه روبنشتين.

تضع تعليقات روبنشتين بين ناظرينا أيضًا فكرًا أورولّيًا آخر. وهو مصطلح «المؤيدين لإسرائيل» الذى يستخدم تقليديًا ليشير إلى تلك الجماعة التى لا يزعجها «الانهيار الأخلاقى والاجتماعى والسياسى» لإسرائيل، (ويمكن أن يصبح دمارًا ماديًا أيضًا على الأمد الطويل) وتسهم بالفعل فى هذه النتائج بالدعم «الملىء بالمغالاة العمياء

والتعصب» الذى يقدم «لموقف العناد الصلب» لإسرائيل، وهذا ما حذرت منه دائمًا الحمائم الإسرائيلية.

هناك وجهة نظر مماثلة كررها كثيرًا المؤرخ العسكرى الإسرائيلى العميد(المتقاعد) ميرپايل الذى يدين«العبادة الوثنية لدولة الحصن اليهودية» من جانب الجالية اليهودية الأمريكية، ويحذر بأن «الرفضية» عندهم قد جعلتهم«يحولون دولة إسرائيل إلى إله حرب مثل إله الحرب مارس». دولة ستصبح **«مركبًا معقدًا من تركيبة الدولة العنصرية لجنوب أفريقيا والنسيج الاجتماعى الإرهابى العنيف لأيرلندا الشمالية». «إسهام أصلى لسجلات علم السياسة للقرن الواحد والعشرين: نوع فريد لدولة يهودية ستكون سببًا للعار لكل يهودى أينما يكون، ليس فى الحاضر فقط، بل فى المستقبل أيضًا».**

فى نفس الشأن، قد نلاحظ الطريقة المثيرة للاهتمام التى يقدم بها هؤلاء الذين اتخذوا لأنفسهم دور الحراس على النقاء المذهبى، تعريف«الصهيونية». فوجهات نظرى الخاصة، على سبيل المثال، تدان بوصفها«عداء حربيًا للصهيونية»، من أناس يدركون جيدًا وجهات نظرى هذه، التى ذكرتها بوضوح مرارًا وتكرارًا أن إسرائيل داخل حدودها المعترف بها دوليًا يجب أن تمنح حقوقًا مثل حقوق أية دولة داخل النظام الدولى، لا أكثر ولا أقل. وأن كل دولة ـ بما فى ذلك إسرائيل ـ ذات بنى وتراكيب تميز وضعًا خاصًا فى القانون والممارسة لفئة من المواطنين(اليهود، البيض، المسيحيين...إلخ) وتمنحهم حقوقًا تنكرها على الآخرين، يجب أن تفكها. لن أدخل هنا فى مسألة الأشياء التى يجب أن يطلق عليها«صهيونية»، لكن انظر فحسب، إلى ما يستخلص من تسمية وجهة نظرى هذه بـ«العداء الحربى للصهيونية». الصهيونية بذلك هى مذهب يعتقد بأن إسرائيل يجب أن تمنح حقوقًا أكثر من أى دولة أخرى، أى أنه يجب أن تحكم قبضتها على الأراضى المحتلة، وبذلك تعيق التوصل إلى شكل ذى معنى لتقرير المصير للفلسطينيين، ويجب أن تبقى دولة مبنية على مبدأ التمييز ضد المواطنين غير اليهود. **ومن الملفت للانتباه أن أولئك الذين يعلنون أنفسهم«مؤيدين لإسرائيل» يصرون على صحة قرار الأمم المتحدة المشهور، الذى يعلن أن الصهيونية عنصرية.**

هذه القضايا ليست مجردة ونظرية فحسب، فمشكلة التمييز فى إسرائيل خطيرة، فعلى سبيل المثال، أكثر من ٩٠ بالمائة من الأرض تقع بالقانون المعقد والممارسة الإدارية

تحت سيطرة نظام يقف على مصالح«أشخاص من دين أو عرق أو أصل يهودى» **ويحرم المواطنون غير اليهود من ذلك. والتمسك بالممارسة التمييزية قوى جدًا لدرجة أنه لا يمكن طرح القضية أمام البرلمان، حيث تمنع القوانين الجديدة عرض أى مشروع «ينكر وجود إسرائيل كدولة لليهود». هكذا يدفع التشريع بعدم قانونية أى احتجاج برلمانى على الشخصية التميزية للدولة، ويمنع بشدة الأحزاب السياسية المتمسكة بالمبدأ الديموقراطى بأن الدولة هى دولة المواطنين.**

من الجدير بالملاحظة أنه يبدو أن الصحافة الإسرائيلية ومعظم المثقفين لم يجدوا شيئًا مستنكرًا فى أن هذا التشريع الجديد قد ازدوج مع مشروع«مكافحة العنصرية» (الأصوات الأربعة المعارضة كانت فى الحقيقة ضد هذا الجانب من القياس). كتبت جورسالم فى عنوانها الرئيسى أن«الكنيست يحرم مشاريع العنصرية والعداء للصهيونية». وبدون سخرية فقد فسر مصطلح «صهيونى» كما جاء فى التشريع الجديد. ويبدو أن قراء جورسالم پوست فى الولايات المتحدة لم يجدوا أيضًا شيئًا جديرًا بالملاحظة فى هذا الاقتران. كما أنهم لم يجدوا صعوبة فى التوفيق بين صفة اللاديمقراطية الخطيرة لتلك الصهيونية، والإطراء الحماسى على صفة الديمقراطية للدولة التى تحققت فيها.

ليس أقل من ذلك جدارة بالملاحظة، الاستخدام الساذج لمفهوم «معاداة السامية» ليشير إلى أولئك الحمقى الذين «يعادون الإمپريالية» (ضرب من ضروب العداء للسامية) بالاعتراض على دور إسرائيل فى خدمة الولايات المتحدة فى العالم الثالث- فى جواتيمالا على سبيل المثال، أو إلى الفلسطينيين الذين يرفضون فهم أن مشكلتهم يمكن أن تحل بـ«إعادة الاستيطان وإعادة بعض اللاجئين»وإذا اعترضت البقية الباقية من قرية «الدويمة» التى قتل فيها المئات على يد الجيش الإسرائيلى فى عملية إبادة عرقية فى عام ١٩٤٨م، أو اعتراض سكان قطاع غزة الذى يشبه السويتو على إعادة الاستيطان [اليهودى]»و«إعادة اللاجئين» فإن ذلك يثبت أنهم مشبّعون بالعداء للسامية. وبالرجوع إلى سجلات الستالينية يمكن أن نجد ما يشبه ذلك إلا أن الأمثلة المقارنة فى الخطاب المثقف فى الولايات المتحدة فيما يتصل بإسرائيل تمر مرور الكرام، وبرغم ذلك لم تفشل الحمائم الإسرائيلية فى إدراك وإدانة الأعمال المخزية.

تشجع الأداة الرئيسية لنظام «غسيل المخ تحت راية الحرية» التى طورت بطريقة مؤثرة فى البلد الذى ربما يكون أكثر البلاد حرية، على الحوار فى القضايا السياسية فقط داخل إطار اقتراحات مسبقة تجسد الأفكار الأساسية لاتجاه المجموعة، وكلما اشتد الحوار أصبح غرس هذه الاقتراحات أكثر فاعلية، بينما يغلب على المشاركين والحضور الرهبة والإطراء الذاتى على شجاعتهم. وهكذا ففى حالة الحرب الڤيتنامية سمحت القواعد الأيديولوچية بالحوار بين«الصقور والحمائم». وفى الحقيقة، لم يُسمح فقط بالحوار لكن شجع أيضًا بنهاية عام ١٩٦٨م، عندما انقلبت قطاعات الأعمال الأمريكية الرئيسية ضد الحرب لتكاليفها الباهظة والضرر الواقع على مصالحها. تمسكت الصقور بقوة وتفان بأن الولايات المتحدة يمكن أن تنجح فى«دفاعها عن جنوب ڤيتنام ضد العدوان الشيوعى» وردت الحمائم بالتشكيك فى إمكانية هذا المسعى النبيل، وباستهجان الاستخدام المفرط فى استعمال القوة والعنف فى تحقيق ذلك. أو أنهم ندبوا «الأخطاء»و«سوء الفهم» اللذين أضلانا فى«إفراطنا فى الصلاح والخيرية النزيهة» (مؤرخ هارڤارد «چون كينج فير بانك» عميد الدراسات الأمريكية الآسيوية وحمامة أكاديمية لامعة)و«الجهود المتخبطة لفعل الخير» (أنطونى لويس، الحمامة القيادية لوسائل الإعلام) أو يتساءلون أحيانًا على المستويات الخارجية للنظام المذهبى، ما إذا كانت حقًا ڤيتنام الشمالية والڤيت كونج مدانتين بالعدوان، أو ربما يقترحون بأن الاتهام مبالغ فيه.

الحقيقة الرئيسية عن الحرب هى ببساطة أن الولايات المتحدة لم تكن تدافع عن البلد التى«كانت فى الأساس من صنع الولايات المتحدة»، و إنما بالأحرى كانت تهاجمها، بالتاكيد منذ عام ١٩٦٢م، عندما بدأت القوات الأمريكية فى المشاركة فى قصف ڤيتنام الجنوبية، وبدأت الحرب الكيماوية كجزء من المسعى لدفع الملايين من الناس إلى المخيمات، حيث يمكن«حمايتهم» من عصابات الڤيتناميين الجنوبيين التى كانوا يدعمونها طواعية (كما كانت تعترف الولايات المتحدة بذلك سرًا) بعد أن قوضت الولايات المتحدة أية إمكانية للتوصل إلى حل سلمى ودست نظامًا عميلاً قتل عشرات الآلاف من الڤيتناميين الجنوبيين. وأثناء الحرب كان الهجوم الرئيسى للولايات المتحدة ضد ڤيتنام الجنوبية، وقد نجح الهجوم فى أواخر الستينيات فى تدمير المقاومة الڤيتنامية

الجنوبية، بينما امتدت الحرب إلى باقى الهند الصينية. وعندما هاجم الاتحاد السوفييتى أفغانستان، نرى ذلك على أنه عدوان، أما عندما هاجمت الولايات المتحدة جنوب ڤيتنام، كان ذلك «دفاعًا» ضد«عدوان داخلى»، كما صرح بذلك أدلاى ستيڤينسون فى الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٤م، وبكلمات الرئيس كنيدى، ضد«الهجوم من الداخل».

لا يمكن إنكار أن الولايات المتحدة هاجمت ڤيتنام الجنوبية. إلا أنه لا يمكن التعبير عن الفكرة أو حتى تخيلها داخل الإعلام الأمريكى. لا نجد إيماءة إلى حادثة «هجوم الولايات المتحدة على ڤيتنام الجنوبية» فى وسائل إعلام الاتجاه السائد أو الثقافة السائدة، أو حتى فى أغلب مطبوعات حركة السلام.

هناك بعض الأمثلة الصارخة لقوة تنظيم الفكر تحت لواء الحرية أقوى من الحوار الذى دار حول عدوان ڤيتنام الشمالية وما إذا كان للولايات المتحدة الحق تحت غطاء من القانون الدولى فى أن تحاربها فى«دفاع ذاتى جماعى ضد الهجوم المسلح». كُتبت مجلدات معرفية تدافع عن المواقف المعارضة. وبشروط أخف حدة تواصل الحوار فى الساحة العامة التى فتحتها حركة السلام. كان الإنجاز مدهشًا، فقد ارتكز الحوار على قضية ما إذا كان الڤيتناميون مدانين بالعدوان فى ڤيتنام، ولا تتم مناقشة عدوان الولايات المتحدة ضد ڤيتنام الجنوبية. وبصفتى أحد المشاركين فى هذا الحوار، وبوعى تام بما كان يحدث، يمكننى فقط أن أقرر أن المعارضين لعنف الدولة قد تعثروا ووقعوا فى شراك نظام دعاية ذى تأثير مرعب. كان ضروريًا على نقاد حرب الولايات المتحدة فى ڤيتنام أن يصبحوا خبراء فى تعقيدات شئون الهند الصينية وهى مسألة ليست ميسورة، مثلما أنه ليس من الضرورى أن نصبح أخصائيين فى مقاومة أفغانستان للعدوان السوفييتى هناك حتى ندين العدوان. كان من الضرورى خلال هذه الفترة أن يكون الدخول فى ساحة الحوار بشروط تضعها الدولة ورأى الصفوة التى تخدمها، إلا أن المرء قد يدرك أن فعل ذلك يعد مشاركة كبيرة فى نظام التلقين، والبديل هو قول الحقيقة البسيطة التى قد تكون أقرب للتحدث بلغة أجنبية.

ينطبق نفس الوضع على الحوار الذى يدور حول أمريكا الوسطى، فالحرب الإرهابية للولايات المتحدة فى السلڤادور ليست موضوعًا للنقاش بين فئات

المهذبين، ولا توجد مناقشة بالفعل. إن سعى الولايات المتحدة«لاحتواء» نيكاراجوا هو الموضوع المسموح به فى الحوار لكن فى حدود ضيقة، و ربما نتساءل ما إذا كان من المناسب استخدام القوة لـ«بتر السرطان» (حسب قول چورچ شولتز وزير الخارجية) ومنع الساندنيستاز من تصدير «ثورتهم التى ليست لها حدود»، وهو بناء وهمى لنظام دعاية الدولة، عُرف بأنه من صنع الصحفيين والمعلقين الذين تبنوا لغة البلاغة، لكن قد لا نناقش فكرة أن «السرطان» الذى يجب أن يقتلع هو«تهديد المثل الجيد»[1] الذى قد ينشر «وباء» فى المنطقة وما يقع خلفها ـ حقيقة يسلم بها أحيانًا بطريقة غير مباشرة، مثلما أوضح المسئولون فى الإدارة أن الجيش [التابع][2] للولايات المتحدة نجح فى «إجبار [الساندنيستاز] على تحويل الموارد البسيطة إلى الحرب وإبعادها عن البرامج الاجتماعية».

فى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٦م، عندما اشتد الحوار حول قرب تصويت الكونجرس على المساعدات للجيش [التابع] للولايات المتحدة (كما يصفه سرًا معظم المؤيدين له) الذى يهاجم نيكاراجوا من قواعده فى هندوراس وكوستاريكا، نشرت الصحافة الوطنية آراء ٨٥ صحفيًا (نيويورك تايمز، واشنطن پوست) ودعت المشاركين فى سياسة الولايات المتحدة لدعم قضية نيكاراجوا. انتقد الجميع الساندنيستاز، وتراوح النقد من نقد لاذع (الغالبية العظمى) إلى نقد معتدل. هذا ما يطلق عليه «الحوار العام»! والحقيقة المؤكدة التى لم تذكر هى أن حكومة الساندنيستاز قد أجرت إصلاحات اجتماعية ناجحة خلال السنوات المبكرة قبل أن تجهض حرب الولايات المتحدة هذه الجهود؛ ففى ٨٥ عمودًا صحفيًا كانت هناك جملتان فقط تشيران إلى أنه كانت هناك إصلاحات اجتماعية، أما فكرة أن ذلك هو السبب الرئيسى لهجوم الولايات المتحدة ـ الذى لم يكن سرًا كبيرًا ـ فلم يذكر عنها شىء.

شُجب بشدة من يُرى أنهم «المدافعون» عن الساندنيستاز (بتأكيد عدم إعطائهم فرصة للرد، أقل فرصة للرد، كما هو الوضع فى أى حوار) إلا أنه لم يسمح لأحد من

(١) يقصد انتشار نموذج الدولة التى تعتمد على مواردها ولا تخضع للإرادة الأمريكية، مما يمثل جرثومة قد تنشر الوباء فى مناطق أخرى من العالم ـ المترجم.

(٢) وهذا ما صرح به علنا فى أكتوبر ٢٠٠٤م «پول ولفوويتز» مساعد وزير الدفاع قائلاً «سوف ننشئ ميليشيات موالية لنا فى الشرق الأوسط».

هؤلاء المجرمين بالتعبير عن وجهة نظره. لم يكن هناك مرجع على استنتاج أوكسفام أن نيكاراجوا «حالة استثنائية» بين الـ٧٦ دولة النامية التى عملت الوكالة فيها بناءً على التزام القيادة السياسية «لتحسين وضع الشعب وتشجيع مشاركته الفعالة فى عملية التنمية»، وأن من بين دول أمريكا الوسطى الأربع، حيث عملت أوكسفام، «فقط فى نيكاراجوا بذلت جهودًا كبيرة لعلاج عدم المساواة فى ملكية الأرض، ومد الخدمات الصحية والتعليمية والزراعية إلى أسر الفلاحين الفقراء»، ومع ذلك فقد قضت الكونترا على هذه التهديدات، وجعلت أوكسفام تغير من جهودها من مشروعات تنموية إلى معونات حربية. ومن الصعب فهم الوضع فى أن الصحافة الوطنية يمكن أن تسمح بمناقشة الافتراض بأن سعى الولايات المتحدة الموجه لاقتلاع هذا «السرطان» يقع تحديدًا فى عملها التاريخى. **وقد يستمر الحوار حول الطريقة الصحيحة لمقاومة هذه النواتج الفاسدة لإمبراطورية الشر، إلا أنه لن يتجاوز الحدود المسموح بها فى المتدبى الوطنى.**

فى الدكتاتورية، أو الديمقراطية التى تديرها المؤسسة العسكرية، يكون خط الحزب واضحًا، وعلنيًا وصريحًا، فإما أن تعلنه وزارة الصدق أو بغير ذلك من الطرق. ويجب أن يمتثل له الجميع، وقد يتروح ثمن العصيان من السجن والنفى تحت ظروف مرعبة، كما هو الحال فى الاتحاد السوفييتى والدول التابعة له وفى أوروبا الشرقية، إلى التعذيب البشع والاغتصاب وبتر الأعضاء والذبح الجماعى، وأيضًا فى السلفادور النموذجية فى التبعية الأمريكية. لا تطبق هذه الوسائل فى المجتمع الحر إنما تطبق فيه وسائل أكثر دقة، ولا يعلن عن أتجاه الجماعة، بل يكون ضمنًا. أما هؤلاء الذين لا يوافقون عليه فلا يزج بهم إلى السجون أو يلقى بهم فى الخنادق بعد تعريضهم إلى عمليات تعذيب أو بتر أعضاء، بل توفر الحماية للشعب من إرهاصاتهم. وفى الاتجاه السائد يمكن بالكاد فهم ما يقولون فى المناسبات القليلة عندما يمكن سماع خطابهم المثير. فى العصور الوسطى كان من الضرورى تناول الهرطقة جديًا لفهمها ومقارعتها بالحجة المنطقية، واليوم يكفى أن نشير إليها. وقد ابتكر حشد كامل من المفاهيم مثل «التكافؤ الأخلاقى» و«الماركسى» و«الراديكالى» لتعيين الهرطقة ثم رفضها دون أية حجة أخرى أو تعليق. وأصبحت هذه الأفكار الخطيرة والتى حتى لا يمكن التعبير عنها مطلقًا «سننًا

جديدة» تقارعها (بدقة أكثر بعد تعيينها ورفضها باشمئزاز) الأقلية المحصنة التى تستحوذ استحواذًا شبه مطلق على مجال التعبير العام. إلا أنه فى معظم الأحوال يتم تجاهل تلك الهرطقة، بينما يشتد وطيس الحوار فى قضايا هامشية ومحدودة بين أولئك الذين يقبلون مذاهب الإيمان.

ينطبق نفس الشيء تمامًا على الشرق الأوسط. قد ندخل فى مناقشات حول ما إذا كان يجب أن يسمح للفلسطينيين بالدخول فى«عملية السلام»، إلا أنه لا يجب أن يسمح لنا فهم أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقودان معسكر الرفض، وأنهما أعاقتا باستمرار أية «عملية سلام» حقيقية، وبعنف كبير. **وفيما يتعلق بالإرهاب فقد حذر أحد النقاد المثقفين بضرورة أن نتراجع عن«المبالغة فى التبسيط»، وأن نفحص فى «الجذور الاجتماعية والأيديولوچية للراديكالية الإسلامية الشرق أوسطية الحالية» التى أفرزت «مشاكل شديدة المراس، إلا أنها حقيقية»**[1]. يجب أن نسعى لفهم دوافع الإرهابيين فى سلوك طرق الشر، والمناقشة حول الإرهاب إذًا قد اتضحت معالمها، فعلى أحد الأطراف نجد من يرون أن الإرهاب مؤامرة حاكتها إمبراطورية الشر وعملاؤها، على الطرف الآخر نجد مفكرين أكثر اتزانًا يتجنبون هذه «المبالغة فى التبسيط»، ويشرعون فى بحث الجذور الداخلية للإرهاب الإسلامى والعربى. وفكرة أنه ـ قد تكون هناك مصادر أخرى للإرهاب فى الشرق الأوسط ـ وهو الاعتقاد بأن الإمبراطور وعملاءه قد تكون لهم يد أيضًا فى الدراما ـ مستبعد من قبل اعتباره، فهو ليس فقط منكرًا، وإنما هو غير قابل للتفكير فيه. يا له من إنجاز عظيم.

وخلال هذه الفترة لعبت الحمائم الليبرالية والمعتدلون دورًا بارزًا فى التأكيد على الأداء الصحيح لنظام التلقين بوضع الحدود على الفكر الصائب.

وفى جريدته، كتب هنرى ديڤيد ثور ـ الذى أوضح فى مكان آخر أنه لا يضيع وقتًا فى قراءة الصحف ـ أن ليس هناك حاجة إلى قانون يراجع إجازة الصحافة. إنها القانون بذاته وأكثر، والتف المجتمع الصحافى كله واتفق على الأشياء التى يمكن قولها، وعلى قاعدة تعزل من يحيد عنها، ولا يجرؤ أحد على إبداء أى رأى مخالف. تقرير «هنرى ديڤيد» ليس دقيقًا. يرى الفيلسوف «چون دولان» أنه «ليست القضية أن الشعب

(١) نذكر القارئ أن هذا الفصل كتب أول مرة عام ١٩٨٦م قبل ظهور أسامة بن لادن على مسرح الأحداث وقبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى ـ المترجم.

ستنقصه الشجاعة فى التعبير عن أفكاره خارج المدى المسموح به ، بل إنه سيحرم من القدرة على الوصول إلى هذه الأفكار» . تلك هى النقطة الأساسية والحافز المحرك لـ «مهندسى القبول الديمقراطى» .

فى النيويورك تايمز طالب «والتر ريك» الذى يعمل فى مركز ودرو ويلسون الدولى فى إشارة إلى عملية اختطاف «أخيلى لورو» بتطبيق المعايير الصارمة للعدالة على من ارتكبوا جرائم قتل من العملاء والمخططين لهذه الأعمال :

لتوقيع أقل عقوبة على خلفية أن الإرهابى يعتقد أنه مقاتل حرية مضطهد ومحروم ، يقوض الأساس الذى ترتكز عليه العدالة ، وذلك عند قبول حجة الإرهابيين بأن مفاهيمهم فقط عن العدالة والحقوق ومعاناتهم هى الصحيحة . . يجب على الفلسطينيين وأية مجموعة من هذه المجموعات الكثيرة التى تستعمل الإرهاب لكى تشبع مظالمها ، أن تنبذ الإرهاب وتجد سبلاً أخرى تحتوى حتمًا على حل وسط لتحقق أهدافها . ويجب على الديمقراطيات الغربية أن ترفض حجة أن أى عذر - بما فى ذلك العذر الذى يعتمد على خلفية الحرمان - يمكن أن يقلل من مسئولية الإرهاب ضد الأبرياء .

كلمات نبيلة يمكن أن تؤخذ جديًا إذا حمل الإنذار الصارم إجراء عقابيًا شديداً يُنفذ على الجميع ، بما فى ذلك الإمبراطور وعملاؤه ، وإلا سيكون لهذا الكلام نفس الوقع لما يقوله مجلس السلام العالمى ، والجبهات الشيوعية الأخرى فيما يتعلق بفظائع المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفييتى .

أوضح «مارك هيلر» نائب مدير مركز جافى للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب أن «الإرهاب الذى تكفله الدولة هو حرب منخفضة الحدة ، وضحاياها بما فى ذلك الولايات المتحدة ، مخولون بناء على ذلك بالرد بكل الوسائل المتاحة لهم» . **يستتبع ذلك أن يصبح الآخرون من ضحايا «الحرب المنخفضة الحدة» و«الإرهاب الذى تكفله الدولة» مخولين بالرد بكل الوسائل المتاحة لهم مثل شعب سلفادور وشعب نيكاراجوا والفلسطينيين واللبنانيين ، وعدد آخر لا يحصى من ضحايا الإمبراطور وعملائه فى جزء كبير من العالم . من المؤكد أن تتعاقب هذه النتائج فقط إن وافقنا على مبدأ أخلاقى بسيط ، وهو أن نطبق على أنفسنا نفس المعايير التى نطبقها على الآخرين(وإن كانت جادة ومتزمتة) ، إلا أن هذا المبدأ وما ينتج عن تبنيه يصعب استيعابه**

فى الثقافة العقلانية السائدة ، وكذلك يصعب التعبير عنه فى الصحف التى تطالب بالعقاب القاسى للآخرين على جرائمهم . وإذا استنتج أحد العواقب المنطقية لهذه الآراء العابرة وعبر عنها بوضوح ، فقد يصبح عرضة للمقاضاة بتهمة التحريض على العنف الإرهابى ضد القادة السياسيين للولايات المتحدة وحلفائها .

تتفق معظم الأصوات المتشككة فى الولايات المتحدة على أن «دعم العقيد القذافى المفتوح للإرهاب هو شر طاغ» و«ليس هناك سبب لترك القتلة يفرون دون عقاب إذا عرف المصدر ، ولا يمكن الامتناع عن الثأر لأنه يؤدى إلى قتل المدنيين الأبرياء ، وإلا فإن الدول القاتلة لن تخشى العقاب» (أنطونى لويس) . يخول المبدأ عددًا كبيرًا من الناس حول العالم لاغتيال الرئيس ريجان وقصف واشنطن ، وحتى إن تسبب هذا الثأر فى قتل بعض المدنيين الأبرياء ، ولطالما أن هذه الحقائق البسيطة لا يمكن التعبير عنها وتقع خلف نطاق الفهم فى الحالات الموضحة هنا والأخرى الكثيرة ، فإننا بذلك نخدع أنفسنا إذا اعتقدنا أننا نشارك فى حكومة ديمقراطية .

هناك حوار مؤسف فى وسائل الإعلام حول ما إذا كان من الصواب أن يسمح للقراصنة واللصوص بالتعبير عن مطالبهم ومفاهيمهم . فقد أدينت بشدة محطة (إن بى سى) على سبيل المثال لإجرائها مقابلة مع الرجل المتهم بالتخطيط لعملية اختطاف «أخيلى لورو» ؛ لأنها بذلك تخدم مصالح الإرهابيين بالسماح لهم بالتعبير عن رأيهم بدون مقابل ، مما يعتبر انحرافًا مخزيًا عن الاتساق المطلوب فى المجتمع الحر الذى يؤدى واجبه بشكل صحيح .

وهل إذا سمحت وسائل الإعلام لرونالد ريجان وچورچ شولتز ومناحم بيجن وشمعون بيريز ، وأصوات أخرى للإمبراطور ويلاطه ، بأن يتحدثوا دون مقابل مؤيدين للحرب «ذات الحدة المنخفضة» و«الثأر» أو «الاحتلال» هل هى بذلك تسمح لقادة الإرهاب بحرية التعبير؟ هل هى بذلك تخدم كعميلة للإرهاب الجماعى؟ سؤال لا يمكن طرحه أبدًا . وإذا طُرِح يُرْفض النظر فيه بنفور واشمئزاز .

بالكاد توجد رقابة على المطبوعات فى الولايات المتحدة ، إلا أن تنظيم الفكر صناعة مزدهرة وضرورية بالفعل ، فى مجتمع حر مبنى على مبدأ قرار الصفوة والتأييد العام أو السلبية .